

رائف زريق*

١٩٤٨: حديث في الجزء والكل

تناقش هذه المقالة الأزمة الفلسطينية وترى أنها تكمن "في انعدام الثقة والأمل" بتحقيق "المطالب الرئيسية الثلاثة: العودة، والاستقلال، والمساواة." وتفتتح العودة إلى جذر المشكلة، أي نكبة ١٩٤٨، لأنه "في غابة الاقتراحات المتشابكة، لا بد من تحديد سياق واحد مرجعي يمكن من خلاله تقويم الاقتراحات المتعددة والعروض المطروحة."

تأدية وظيفته. لقد دفعه إيمانه إلى الوظيفة، فذهب الإيمان وبقية الوظيفة. موازين القوى مختلة إلى أقصى الحدود، والفلسطيني يقاوم "بلا حائط". في عينيّ اللاجئ تبدو فلسطين بعيدة. فالفلسطينيون في إسرائيل حصلوا على نصف مواطنة في دولة، بينما حصل الفلسطينيون في الضفة على مواطنة في نصف دولة، ويقبع فلسطينيو غزة كمواطنين كاملين في أكبر سجن عرفه التاريخ المعاصر.

في ظلّ هذا التشتت بين الأجزاء المتعددة للشعب الفلسطيني، تجري مفاوضات لإغراء الفلسطينيين بقبول ما تبقى من فلسطين. رفض الضغوط الدولي صعب، وقبول ما هو معروض أصعب كثيراً. وفي هذه الحالة، يبادر الحريصون على مستقبل هذا الشعب

نحن الفلسطينيون في أزمة. لا جديد في هذا القول. قد يكون جديدنا هو محاولة تعريف هذه الأزمة. فالأزمة لا تكمن في عجزنا عن تحقيق المطالب الرئيسية الثلاثة: العودة، والاستقلال، والمساواة، فهي مطالب تختلف باختلاف قطاعات الشعب الفلسطيني، وإنما تكمن في انعدام الثقة والأمل بأن هذه المطالب قابلة للتحقيق.

يقف السياسي أمام شعبه يخطب فيهم وهو على يقين بأنه غير قادر على تحقيق مطالبهم، ليصبح القائد الفلسطيني كالكاهن الذي يقف أمام الهيكل يكرز في الرعية بعد أن فقد إيمانه بالرّب، لكنه مواظب على

* كاتب وأكاديمي فلسطيني.

سيذهب أدراج الرياح، ليس لصعوبة تحقيقه وإنما لصعوبة صوغه أصلاً. فمن الصعب على مفهوم المساواة القانوني الليبرالي الكلاسيكي استيعاب مطلب الفلسطينيين في الداخل، الذي سيضيع في غياهب الإحصاءات والمقارنات، وستجد إسرائيل ألف مخرج لتقنع نفسها وغيرها بأن الاختلاف بين العرب واليهود في المستوى الاقتصادي، وفي الحصاص من الأرض والثروة، لا يعود إلى التمييز، وإنما إلى أسباب أخرى. وستجد إسرائيل ألف سبب لتبرر تفضيلها بعض مواطنيها من اليهود باعتبار أن لديهم حاجات خاصة: فهم طوراً قادمون جد، وتارة خادمون في الجيش، وتارة أخرى ناجون من المحرقة. وفي سياق آخر هم سكان كيبوتسات، وهم ينتمون إلى عائلات خسرت أفراداً في الدفاع عن أمن الدولة، وهم عائلة يخدم أحد أفرادها في سلك الشرطة، وهم ينتمون إلى الطائفة الدينية المتمتة (الحريديم)، ولذا اقتضى دعمهم مادياً.

في جميع الحالات السابقة، تخبرنا الدولة الإسرائيلية أنها لا تميز بين عربي ويهودي، وأن الأمر لا يتعدى تلبية الحاجات المتنوعة لمختلف المجموعات. يقضي الفلسطيني في الداخل نصف حياته محاولاً إقناع نظام، لا رغبة لديه في الاقتناع، بأن الحديث يدور عن سياسة تمييز. فالعقلية مختلفة، وأماكن السكن مختلفة، واللغة مختلفة، وهذه كلها ادعاءات جاهزة مدعومة بالوثائق. يقف الفلسطيني أمام أبواب المحكمة محاولاً للمرة الألف أن يثبت بحماسة سيزيفية أن الدولة تميز ضده، لكنه في كل مرة يعود أدراجه مستغرباً كيف استطاع منطق العدالة ألا يرى ما يمكن

إلى تذكير القيادة بالثوابت الفلسطينية وبالخطوط الحمر وبالقوق غير القابلة للتصرف. جلّ ما يشيرون إليه هو وحدة الشعب الفلسطيني غير القابلة للتجزئة. أحياناً من غير الواضح ما إذا كانت هذه الوحدة تعبيراً عن حقيقة تاريخية، أم عن موقف أخلاقي، كأن لسان حال هؤلاء يقول: "الشعب الفلسطيني يجب أن يكون موحداً"، بدلاً من أن يختصروا الكلام فيقولوا: "الشعب الفلسطيني واحد".

لا طيف لحل قريب في الأفق. والحال كهذه، من المفيد الانشغال بصوغ الأسئلة بدلاً من صوغ الحلول. وإذا كانت الحلول المطروحة كثيرة ومتعددة، فإن الأهم الذي يبقى هو طريقة طرح الأسئلة وسياقها، والسياق واحد وله عنوان واحد: ١٩٤٨.

في غابة الاقتراحات المتشابهة، لا بدّ من تحديد سياق واحد مرجعي يمكن من خلاله تقويم الاقتراحات المتعددة والعروض المطروحة. ربما يتوفر مجال للمرونة والبراغماتية، وهما ضروريتان حين يتعلق الأمر بالحلول، لكن لا مجال للمساومة على طريقة طرح السؤال التاريخي للشعب الفلسطيني.

١٩٤٨ هو العامل الذي خسر فيه الشعب الفلسطيني وحدته كشعب، وخسر وحدته كوطن، أي أنه خسر كلانيتها. وخسارة الكلانيتها تعني - ضمن ما تعني - خسارة السياق، والسياق هو شرط المعنى، ومن دون السياق يضيع المعنى في غابة التفصيلات المضنية التافهة والمملة.

إذا لم يسترجع الفلسطينيون في الداخل مرجعية سنة ١٩٤٨، باعتبارها اللحظة الفارقة في تاريخهم - لحظة خسارة السياق وخسارة المدينة، ولحظة تحولهم من أغلبية إلى أقلية - فإن نضالهم من أجل المساواة

عن الطرق الالتفافية وموقعها، والمعابر، والأراضي الزراعية، وسكك الحديد، والوقائع على الأرض، والضرورات الأمنية. إن القبول بأي تفصيل يمهد لوجود الآخر: فقبول المستعمرة يجزّ منطقتاً معيناً يفترض قبول الطريق المؤدية إلى المستعمرة، ووجود الطريق يبرر السياج الذي يحمي المستعمرة من الأطفال الفلسطينيين "المشاغبين" الذين يرمون الحجارة على سيارات المستوطنين. وجود السياج يبرر الحضور الدائم لدوريات الجيش على طول السياج. هكذا تصبح كل حلقة من انتهاك الحقوق بمثابة خلق لواقع جديد يشكل مبرراً لانتهاك جديد ضمن منطوق أدواتي يجري فيه تبرير الانتهاكات المتأخرة بالانتهاكات السابقة، وعلاقة الانتهاك بسابقه هو كعلاقة الهدف بالوسيلة. ينظر الفلسطيني إلى هذه السلسلة المترامية من الانتهاكات فإذا بها سلسلة من الادعاءات يقود أحدها إلى الآخر بقبضة منطقية محكمة، وهو يحاول فكها من دون جدوى. في مثل هذه الحال، لا بدّ من العودة إلى السياق، إلى رؤية الكل من وراء غابة التفاصيل. نجحت إسرائيل في جزّ العالم العربي والفلسطينيين إلى لعبة التفصيلات هذه، فضاعت اللغة وفقدت بريقها. إن معول الاعتراض الفلسطيني يستطيع أن يضرب بكامل قوّته إذا تعامل مع الانتهاك الأول، فإذا فاتته هذه اللحظة الحرجة ضاعت فرصته في خلخلة حلقات الانتهاك. اللاجئون من دون منطوق ١٩٤٨ يبذون كالمهاجرين على أعتاب قارة جديدة، يبحثون عن حظ بديل من حظهم المتعثر في أوطانهم الأصلية. من دون ٤٨ لا يخسر الفلسطينيون عودتهم فحسب، بل لا يجري أيضاً احتسابها كخسارة أصلاً،

رؤيته بالعين المجردة. تنساب العدالة من بين أصابع الفلسطيني من دون أن يستطيع القبض عليها، كما يهرب لغز الحياة من بين أصابع عالم الأحياء الذي يقضي حياته وهو يدرس الخليّة.

من السياق التاريخي، ومن دون أن نحدّق في عين الخسارة، يصبح كلام المساواة مزيجاً من الركن السيزيفي والاستجداء الذي هو أشبه بلغة المهاجرين أو اللاجئيين المطالبين بتحسين أحوالهم. لا طريق سوى استحضر الخسارة والسياق التاريخي من أجل أن تظهر عدالة قضية فلسطيني الداخل. عندها تبدو لغة المساواة القائمة على الإحصاءات متواضعة في أحسن الأحوال، وبكفاء في أسوأها. حقّ الفلسطينيين في الداخل هو استعادة مشروعهم المدني الجمعي، والعيش المحترم والكرام، وبناء المدينة والجامعة والمسرح، والمشاركة في الحياة العامة الاقتصادية والسياسية. إن حديث المساواة خارج حديث الخسارة، ومن دون اعتبار للسياق هو متاهة لا تفضي إلى شيء سوى تعزيز الدونية. كذا الحال مع الضفة وغزة. فمن دون إعادة الاعتبار إلى سنة ١٩٤٨، يبدو الخلاف كأنه على الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، ويتراءى الحل في تقسيم هذه الأراضي، على نحو أو آخر، بين إسرائيل والفلسطينيين باعتبارها حلاً وسطاً، وينسى العالم أن الفلسطيني تنازل عن ٧٨٪ من وطنه في سنة ١٩٤٨، كأن هذه الخسارة لا وزن لها على طاولة المفاوضات. سياق ١٩٤٨ هو الذي يحوّل حلّ الدولتين على كامل أراضي ١٩٦٧ حلاً وسطاً، ومن دون هذا المنظار يصبح الإصرار الفلسطيني على جميع هذه الأراضي نوعاً من التطرف والعناد، ويدخل متاهات لا حصر لها في تفصيلات

داخل هذه الدولة الواحدة، وعند الحديث عن حلّ الدولتين فلا بديل من وجود ترتيبات وتنسيقات بين الدولتين تجعل منهما كيانيين ضمن وحدة معينة. أيًا يكن شكل الحل، فإنه لا بدّ للفلسطينيين من أن ينظروا إليه من منظور ٤٨. لقد دفع الفلسطينيون ثمن السلام عدداً ونقداً منذ سنة ١٩٤٨، حين خسروا كالأنيتهم كشعب وكوطن. ١٩٤٨ هو اسم المجهر الذي يجعلنا نرى ما لا يمكن رؤيته: أن نرى الشرخ العميق والهوة بين أجزاء الشعب، تلك الهوة التي تفرّقنا وتجمعنا في آن واحد. ■

وبالتالي تبدأ المفاوضات من دونها. تقوم إسرائيل بلعبة غريبة عجيبة: فهي تريد من الفلسطينيين التنازل عن حق العودة، من دون أن تعترف بهذا الحق أصلاً. يمكن أن تعترف به بعد أن يتنازل الفلسطينيون عنه، أي حين يتجرد من معناه، تماماً كما اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية بعدما اعترفت المنظمة بإسرائيل وبحقّها في الوجود. قد يقبل الفلسطينيون بحل الدولة، وقد يقبلون بحل الدولتين. والواقع هو أن حل الدولة الواحدة لا يختلف كثيراً عن حل الدولتين: في حلّ الدولة الواحدة من الضروري الحديث عن كيانيين قوميين

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الأوسط

غسان الخطيب

٢٧٨ صفحة ١٠ دولارات